داخلا وخارجا واراد اللوازم بتمامها وقوله الذاتيات اي المنسوبة
للذات من نسبة الجزء للكل قوله والرسم انما هو باللوازم الخارجية
اي لابد من ذكر هذا التحتاي وشأن الخارج المتعلق بالشأن
يكون علة متعلقة في العبارة احتراز حذف ما اشرنا اليه واولا يقولنا
اي وشأنها ان تكون خارجة واثبتها هنا بقولنا والرسم الخ وحذف
هنا ما اشرنا اليه بقولنا وشأن الخارج ان يكون علة مة لكونه اثبتها
هناك وقوله سمي اي الرسم بحذف التعريف وقوله بذلك اي بلفظ الرسم
وقوله لكونه علامة على الحقيقة اي خارجا عنها قوله كلام وبحث الخ
كانه اراد بالبحث ما اشار اليه القرافي بقوله قال الامام فخر الدين
القول بالتعريف محال لانه اما ان يعرف بنفس الشيء وهو محال
لوجوب تقديم العلم بالتعريف على العلم بالمعرف فيلزم تقدم الشيء على
نفسه الخ ما قال قوله وهو واقع في الرهبية لعكسه وهل هما متساويان
او احدهما اكثر قوله لكونه البنا اي في منظومته في الطب قوله وهو
تبديل لفظ الخ اقول هو العبارة ان التعريف للفظي هو فعل الفاعل الذي
هو التبديل وهو شائع بل التعريف اللفظي هو نفس الفاعل الذي
العقلي من المطالب لصورية لانه جواب ما هو فهو تصور الا ترى
انا اذا قلنا الفضفض موجود فقال المخاطب نعم ما الفضفض فسرناه
بالاسد فليس هناك حكم نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل
هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظي لبيان اثباته بالدليل في علم
اللغة فمن قال انه من المطالب التصديقية لم يعرف بينه وبين البحث
اللفظي للنوي قاله صاحب مسلم العلوم وهو اختصار الكلام المحقق
الدواني في حاشية التهذيب انظر السوداني قوله من ان التعريف
بالفصل ان يكون بالفصل وحده قوله المولفة اي المركبة قوله فايدة قيل
اربعة

اربعة حكاه بقيل لانه لم يرتضه لما سيأتي ولفظ القرافي فائدة اربعة
لو تيام عليها البرهان ولو يطلب عليها دليل ولو يقال فيها لم فاده ذلك
كله غط واحد قوله لو تيام عليها برهان اي لو يطلب باقامة البرهان
عليها وعطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص قوله ولو يطلب
بدليل فلو يقال ما الدليل على ان الانسان حيوان ناطق وظهر لي ان
المراد بالدليل العقلي وهو ما تركب من مقدمات فلم ينافي ان يطلب
في الجماع الدليل العقلي وكذا فهم شيخنا الطف الله بهم رايت سيدي سعيد
نقل عن ابن هارون ما يفيد ان المراد الدليل مطلقا ولو نقليا وهو الصواب
لانه ما ذكروه من التعليل وسيأتي بيانه قوله وهي الحدود فلو يقال
ما الدليل على ان الانسان حيوان ناطق لوجهين احدهما ان حقيقة الحد
هي المحدود واجزاؤه على التفصيل وثبوت آخر الشيء له انما يتوقف
على شيء بل يكفي فيه تصوره ثانيهما ان الاستدلال على ثبوت شيء
لشيء متوقف على تعلقهما فالدليل على ثبوت الحد للمحدود يتوقف
على تفصيل المحدود والمستفاد من ثبوت الحد له فلو توقف ثبوت
الحد له على ذلك لزم الدور ذكره شيخنا قوله والعوايد بالعين المهملة
اي لو مرد العادة بكون النار محرقة فلو يقال ما الدليل على كونها محرقة
قوله والاجماع فلو يقال ما الدليل على ان الامة اجمعت على حرمة الربا مثلا
لان الاجماع لا بد له من دليل والا لو اوردنا الدليل العقلي على كونه اجمع عليه
لا يظهر ولعل الشأن فهم ذلك فغير بالنفي قيل اشارة الى ضعفه والحاصل ان
اللفظ يحتمل ان يكون المراد الدليل على ان الحكم المجمع عليه ولان يكون الدليل على
كونه اجمع عليه ويحتمل كما ان يراد الدليل ولو نقلا او خصوص العقلي وقد
ظهر من كلام ابن هارون ان المراد ولو نقليا ينبغي ان يحتمل انه ان يكون

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)